ان تستوعب ٨٫٥ بالمئة ، بينما وجد ١٫٩٣٠٫٠٠٠ من اليهود الالمان (أي ٧٥٫٣ بالمئة) ملجأ في الاتحاد السوفياتي(٣). ان الهزة الاقتصادية التي تعنيها ارقام الهجرة اليهودية بالنسبة للمجتمع العربي في فلسطين ، يمكن تبينها من خلال معرفة ان نسبة الرأسماليين اليهود من مجموع المهاجرين في عام ١٩٣٣ كانت ١١ بالمئة اي ٣٢٥٠ رأسماليا يهوديا ، و١٢ بالمئة في ١٩٣٤ اي ٥١٢٤ رأسماليا و١٠ بالمئة في ١٩٣٥ اي ٦٣٠٩ رأسماليين(٤).

بين عامي ١٩٣٢ و١٩٣٦ دخل فلسطين حسب الاحصاءات الرسمية ١٣٨٠ يهوديا يملكون اكثر من الف ليرة فلسطينية و١٧١١٩ يهوديا يعتمدون عليهم، بمابلهم حوالي ١٣٠ الف يهودي وصفوا رسميا بانهم قادمون للاستخدام او معتمدون على هؤلاء القادمين او على مهاجرين سبقوهم(٥). ان ذلك يعني ، بكلمات اخرى ، ان الهجرة كانت ، في الوقت الذي تحرص فيه على تأمين تمركز رأسمالي يهودي في فلسطين هيمن على عملية تحول الاقتصاد « الفلسطيني » من اقتصاد زراعي الى اقتصاد صناعي ، فانها كانت تحرص ايضا على تزويد هذا التحول ببروليتاريا يهودية ، وكان لهذا السلوك ، الذي أعطى نفسه شعار « اليد العاملة اليهودية فقط » نتائج خطيرة ، اذ أنه ساق بسرعة لا مثيل لها نحو بروز الفاشية في مجتمع المستوطنين اليهود .

لقد نشأ عن ذلك ، بالبداهة ، تناقض تناحري بين البروليتاريا اليهودية والبروليتاريا العربية ، وكذلك بين الفلاحين والمزارعين والعمال الزراعيين اليهود ، ولكن هذا الصدام كان يرتفع ايضا الى الطبقات الاعلى ، اذ ان ملاكي الارض المتوسطين والبورجوازية المدينية الوسطى العربية كانت تشعر بأن الرأسمال اليهودي آخذ في الهيمنة على مصالحها . ففي عام ١٩٣٥ مثلا كان اليهود يسيطرون على ٨٧٢ مؤسسة صناعية في فلسطين من اصل ١٢١٢ ، يستخدمون فيها ١٣٫٦٧٨ اجيرا فيما كانت المؤسسات الصناعية العربية الـ ٣٤٠ تستخدم حوالي ٤٠٠٠ اجير فقط ، وكان اليهود يوظفون في مؤسساتهم ٤ ملايين و٣٩١ الف جنيه فلسطيني مقابل ٧٠٤ الاف جنيه يوظفها العرب ، وينتجون بما قيمته ٦ ملايين جنيه تقريبا مقابل مليون و٥٤٥ الف جنيه تنتجها المؤسسات العربية ، وبالاضافة لذلك كان اليهود يسيطرون على ٩٠ بالمئة من الامتيازات التي تمنحها حكومة الانتداب والتي تبلغ توظيفاتها ٥ ملايين و٧٨٩ الف جنيه وتستخدم ٢٦١٩ اجيرا(٦).

ان المعدل العام ، للنسبة المئوية في زيادة اجور العمال اليهود على العمال العرب ، حسب احصاء رسمي جرى في أيلول ١٩٣٧ قد بلغ ١٤٥ بالمئة وفي بعض الاعمال كانت تبلغ ٤٣٣ بالمئة (بين النساء العربيات واليهوديات العاملات في النسيج) و٢٣٣ بالمئة (الفرق بالاجور بين العاملات العربيات والعاملات اليهوديات في فرز التبغ) و٨٤ بالمئة (بين العمال العرب والعمال اليهود في تنضيد الحروف) .. الخ(٧). « ان الاجور الحقيقية للعامل العربي هبطت في ايلول ١٩٣٧ عشرة بالمئة بالمقابلة مع اجور ١٩٣١ بينما ارتفعت الاجور الحقيقية للعامل اليهودي عشرة بالمئة »(٨).

هذه الانعكاسات الاقتصادية لحركة الهجرة اليهودية أضحت اكثر خطورة حين بدا واضحا ان الانتداب البريطاني قد سهل للرأسمال اليهودي ومكن له من السيطرة على الهيكل التحتي للاقتصاد الفلسطيني ، بحيث بدا المستقبل — ايضا — دون آمال تذكر (مشاريع الطرق ، معادن البحر الميت — الكهرباء ، الموانىء ... الخ) . لقد ادت هذه الحقائق الى انهيار شبه كلي في الاقتصاد العربي في فلسطين وتحمل العمال العرب العبء الاوفر منه ، ويقول جورج منصور سكرتير جمعية العمال العرب في يافا ، في شهادته أمام لجنة بيل الملكية ان ٩٨ بالمئة من العمال العرب يعيشون « في حالة هي دون الوسط بكثير » . ويقول انه بناء على احصاء تناول الف عامل في يافا عام ١٩٣٦ تبين لجمعية العمال العرب أن ٥٧ بالمئة من العمال العرب يبلغ دخلهم اقل من ٢٫٧٥٠ جنيه (المعدل الوسطي للحد الادنى الذي تحتاجه العائلة ١١ جنيها) وهناك ٢٤ بالمئة دخلهم أقل من ٤٫٢٥٠ جنيهات و١٢ بالمئة اقل من ٦جنيهات و٤ بالمئة اقل من ١٠ جنيهات و ١٫٥ بالمئة اقل من ١٢ جنيها و٥٫٠ بالمئة اقل من ١٥ جنيها(٩).

وقد رفضت الحكومة البريطانية اعطاء اذن لتظاهرة قرر القيام بها الف عامل عاطل عن العمل في يافا في ١٩٣٥/١٢/٦ ، وقالت مذكرة جمعية العمال العرب للحكومة انه اذا لم تقم هذه الاخيرة بحل المشكلة « فان الايام المقبلة ستضطرها الى اطعام العمال خبزا او رصاصا »(١٠).